

كلمة المشاركة

في ندوة القانون الدولي والدين

بعنوان "الدين في الأنظمة القانونية المعاصرة"
المنعقدة في الفترة من 3-6 تشرين الأول 2010

في جامعة Brigham Young University

مقدمة من

المحامي الأستاذ حازم علي النسور
المملكة الأردنية الهاشمية

hazem.alnsour@yahoo.com

حضرات السادة والسيدات الحضور:
السلام عليكم رحمة الله وبركاته :

بداية اوجه شكري الجزيل لادارة جامعة برينجهام يونج والقائمين عليها لعقدهم هذا المؤتمر حول علاقة الدين بالقانون الدولي لما لهذا الموضوع من اهمية قصوى كون ان القانون الدولي ينظم العلاقات ما بين الدول وما بين افراد المجتمعات والدول من حيث حقوقهم وواجباتهم ومن اهم مصادره الديانات السماوية القائمة على قواعد العدالة و احترام الانسان لاخية الانسان. ومن المعلوم ان التشريعات والقوانين الداخلية للدول هي التي تنظم علاقة افراد المجتمع بعضهم ببعض من حيث ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

اما القانون الدولي فينقسم الى قسمين :

1- القانون الدولي العام : فهو عبارة عن قواعد تنظم العلاقات بين الدول في حالات السلم والحرب .

ومن الامثلة على ذلك اتفاقيات منظمة الامم المتحدة ومعاهدات جنيف والقوانين والانظمة التي تصدرها الدول على المستوى الاقليمي كدول مجلس التعاون الخليجي والتي تكون الدول طرفا بها لا الافراد .

2- القانون الدولي الخاص : فهو القانون الذي ينظم العلاقات بين الدولة والافراد من خارجها بشكل يؤمن لهم الطمأنينة في معاملاتهم وروابطهم المتكونة على صعيد الدولة ويعمل على مبدأ احترام سيادة الدولة على اقليمها واحترام حقوق الافراد وكرامتهم من خارج الدولة .

ومن الامثلة على ذلك مواضيع الجنسية وتنازع الاختصاص القضائي الدولي .

اما فيما يتعلق بمصادر القانون الدولي فله العديد من المصادر التي أدت إلى وجوده عبر الأزمان كالمعاهدات الدولية والعرف الدولي وقواعد التعامل بين الدول التي استقرت مع مرور الازمان بالاضافة لما استقر عليه اجتهاد القضاء الدولي. وكان لا بد من اعتبار قواعد العدالة من المصادر الأساسية للقانون الدولي لا من المصادر الثانوية له .

ومن هنا يظهر الدور الكبير للاديان السماوية . ومنها الدين الإسلامي الحنيف لما تضمنه من مراعاة كبيرة لقواعد العدالة والحق والإنسانية في الحرب والسلم والتعامل السليم في بناء العلاقات الدولية والتي أوضح العديد من محاورها معالي الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردني من خلال بحثه الذي قدمه في هذا المؤتمر .

وهناك قواعد دولية إسلامية تم إبرازها في الحضارة الإسلامية حملت في طياتها العديد من النصوص والضوابط في العلاقات الدولية في السلم والحرب ترقى لان تكون نصوص قانونية يتضمنها القانون الدولي العصري لكي تعيش الإنسانية بأمن وأمان وتتوحد الدول في تحركاتها الخارجية وتعاملها المادي والروحي فتتعامل مع الشعوب الأخرى وفقا لهذه الضوابط و تنشأ حوارها الحضاري فيما بينها وتسهم جادة في ترشيد قواعد القانون الدولي وتتلافى عيوبه وتسعى من خلاله لصنع السلام العالمي الشامل القائم على العدل والذي لا بد أن تنعم البشرية في ظلّه بأمن وحرية ورخاء عن طريق إيجاد التشريعات القانونية المعاصرة الناضجة لذلك بجهود رجال الدين و القانون من مختلف دول العالم .

السادة الحضور :

اما فيما يتعلق بالدين والانظمة والقوانين المعاصرة فلدينا في المملكة الأردنية الهاشمية العديد من القوانين السارية المفعول والتي استمدت غالبية نصوصها

القانونية من الشريعة الإسلامية ونخص بالذكر منها القانون المدني الأردني وقانون الأحوال الشخصية اللذان نظما العلاقة ما بين الأفراد بعضهم ببعض وبيننا الحقوق والواجبات لهم وهذا ما يظهر عظمة الدين الإسلامي وغازارة فقهه وسعة أفقه ومساهمته المتميزه في إخراج هذه التشريعات ونصوصها .

وفي الختام فإننا نأمل من المؤسسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية كجامعتكم العتيده هذه ان تسهم في مثل هذه المؤتمرات في تنظيم العلاقات الدولية و دفع جهود السلام من خلال تطوير القانون الدولي المعاصر مستفيدة من انسانية الاديان وحضاراتها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته